تـأثيـر مؤشـــرات مخـاطـر الســيـولة على ربحية المصـــارف الفلســطينية

إعداد

محمد عدنان عبدسلام محمد

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق

ssoo222229@gmail.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الخامس والأربعين ـ العدد الرابع أكتوبر 2023

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية اختبار تأثير مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) على ربحية البنوك (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) المدرجة في بورصة الأوراق المالية في فلسطين، وقد تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية للبنوك الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 2010 - 2020. وقد استخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار ما إذا كانت مؤشرات السيولة لها تأثير على ربحية البنوك، كما اعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) لتقدير معالم نموذج الانحدار. كما تم استخدام ثلاثة متغيرات ضابطة شملت حجم البنك، الرافعة المالية، عمر البنك، وذلك بغرض تحييد أثر تلك المتغيرات على المتغير التابع (ربحية البنوك). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن كلٍ من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول. كما أشارت النتائج إلى أن كلٍ من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية. وتأتي نتائج الدراسة الحالية متفقة مع ما كشفت عنه نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات أجنبية مختلفة، وتوصلت إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة وربحية البنوك. وبالتالي فإن نتائج الدراسة الحالية تمثل دليل اختباري من البيئة الفلسطينية على وجود تأثير سلبي ومعنوي لمؤشرات السيولة على ربحية البنوك، مما يشير إلى ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بضرورة إصدار القوانين التي تضمن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

الكلمات الدالة: مؤشرات السيولة، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، ربحية البنوك، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

تمثل الأسواق المالية نقطة اتصال بين المستثمرين والشركات، من خلال تجميع المدخرات وتحويلها لاستثمارات تنفذها هذه الشركات من خلال نشاطها الحقيقي، فالسوق المالي مصدر هام لزيادة رأس مال الشركة وكذلك مصدر هام للمستثمر في الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة وأدائها المالي (Chen et al., 2018).

ويلعب القطاع المصرفي دور كبير في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي لأنه يعد المركز الأساسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات ثم توجيهها نحو منح وإعطاء التسهيلات الائتمانية والقروض اللازمة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص (محمد، إبراهيم، 2016). ويعتبر قطاع المصارف (التجارية والإسلامية) من أهم القطاعات التي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال قدرتها على لعب دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين (بن سعدون، 2019).

وتشكل المخاطر المالية وبصفة خاصة مخاطر السيولة نقطة هامة لدى القائمين على إدارة تلك المصارف، وتعمل جاهدة لتقليلها والتخلص منها لما تشكله من آثار سلبية تنعكس على أداء تلك المصارف. وتشير مقررات بازل (111) إلى ضرورة الوفاء بمتطلبات السيولة، أي احتفاظ البنوك بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للمودعين (محمد، أبو فخرة، 2015). إذ تعتبر السيولة من الموضوعات الشائكة التي تشغل انتباه الإدارة في المؤسسات المصرفية والمالية، حيث أن زيادة السيولة يؤدي إلى عدم استغلال الموارد المتاحة، بينما نقص السيولة يؤدي إلى احتمالية حدوث مشاكل السيولة وعدم تغطية الالتزامات الطارئة وعمليات سحب الودائع الجارية من قبل العملاء، مما يؤثر بشكل سلبي على سمعة البنك (وهدان، 2017).

ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي التي تسعى إليه البنوك للمحافظة على استمرارها وتدعيم مركزها المالي. إذ تعتبر الربحية أهم المؤشرات التي تعبر عن كفاءة ونجاح المصارف، حيث أن زيادتها يمكن أن يعطى دليل على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد التي تحت تصرفها، وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين تجاه هذه المصارف، ومع ذلك فإن تعظيم الربحية وتحسين الأداء المالي يتطلب بالضرورة تخفيض مستوى السيولة (القاضي وآخرون، 2017). وهو

ما يعني وجود تعارض بين السيولة والربحية، على البنوك أن تعمل على تحقيق التوازن بينهما، فالسيولة ضرورية من أجل تفادى خطر عدم قدرة البنوك على تلبية احتياجات العملاء، والربحية تعد مؤشر رئيسي للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال موارد البنك أفضل استغلال ممكن في توليد الإيرادات (حلو، 2020).

وتشير دراسة (Abdelaziz and Helmi, 2020) إلى أن مخاطر السيولة في البنوك (التخلف عن سداد القروض أو الفوائد الخاصة بالإيداعات) تعد من أهم المخاطر التي يواجهها صانعي القوانين المنظمة لعمل المصارف، بالإضافة إلى أن زيادة مخاطر السيولة تؤثر بشكل سلبي على مؤشرات ربحية المصارف، مثل العائد من الأصول لدى المصرف والعائد على حقوق الملكية. علاوة على أن أن مخاطر السيولة لها تأثير سلبي على ربحية المصارف سواء على المدى طويل أو قصير الأجل، وأن زيادة مخاطر السيولة تأتي من خلال فجوة السيولة ومستوى القروض المتعثرة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة في بيئات أجنبية مختلفة بدراسة واختبار تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف، وقد خلصت نتائج معظم تلك الدراسات إلى وجود تأثير معنوي لمؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف، مثل (Sahyouni and Wang, Ahmad et al., 2019; Hakimi Kajola et al., 2019; 2019; Chen et al., 2018 and Zaghdoudi, 2017; ALShatti, 2015; Marozva, 2015; Ejoh et al., 2014; Ferrouhi, 2014; Ruziqa, 2013; Saleem and Rehman, 2011; Akhtar and Sadaqat, 2011)، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي في البيئة الفلسطينية، لذلك يحاول الباحث من خلال الدراسة الحالية الإجابة على التساؤل التالي:

هل يوجد تأثير لمؤشرات مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف الفلسطينية؟

ثانياً : هدف البحث :

تهدف الدراسة الحالية بصفة أساسية إلى اختبار تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية. وينبثق عن الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية تتمثل في اختبار تأثير كلٍ من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسب السيولة المصرفية على ربحية المصارف الفلسطينية.

ثالثاً: أهمية البحث

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة اعتبارات من أهمها:

1- التوصل إلى دليل اختباري حول تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف في البيئة الفلسطينية، في ظل ندرة الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع في فلسطين، حيث لا توجد دراسات سابقة اختبرت تلك العلاقة في البيئة الفلسطينية، وذلك في حدود المسح الذي قام به الباحث.

2- تتعلق الدراسة الحالية باختبار تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية، والذي يعتبر من النقاط البحثية الهامة نظراً لأهمية دور المصارف في دعم النشاط الاستثماري والاقتصادي، حيث يقع على عاتق المصارف مهمة كبيرة، تتمثل في توفير السيولة المناسبة للمشاريع الاقتصادية لتساهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية الاقتصادية.

3- يأمل الباحث أن تقدم الدراسة الحالية مساهمة في الأدبيات المحاسبية الخاصة بمؤشرات مخاطر السيولة وربحية المصارف.

رابعاً : خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، يتضمن الجزء التالي من هذا البحث علي ما يلي :

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث & القسم الثالث: الدرسات السابقة وإشتقاق فرضية البحث & القسم الرابع: الدراسة الإختبارية & الخلاصة والنتائج & المراجع).

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

تعرف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

وقد صنف (Kanchu and Kumar, 2013) المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف بصورة رئيسية إلى مخاطر الائتمان (Credit Risk)، مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، مخاطر رأس المال (Capital Risk)، مخاطر العائد على الاستثمار (Risk of return on Investment).

وقد ترجع المخاطر المصرفية إلى مصدرين هما: 1) المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة، وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل، لأنها مرتبطة بحالة عدم

التأكد والتنبؤ بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها (بوضياف، 2015). والمخاطر النظامية لها عدة خصائص تشمل (دريدي، 2018): أنها تشمل النظام الاقتصادي كله، وتؤثر في جميع المصارف والشركات العامة فهي تصيب كل الاستثمارات، لا يمكن تجنبها بالتنويع، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة أو حالات الكساد والتضخم أو ارتفاع معدلات أسعار الفائدة. 2) المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك (بوضياف، 2015). ويضيف (الموسوي، 2015) بأنه هناك مصدر ثالث للمخاطر المصرفية يتمثل في المخاطر الكلية والتي تعرف بأنها حاصل جمع المخاطر النظامية وغير النظامية. **ولذا يرى الباحث بأن المخاطر المصرفية متعددة وتشمل مخاطر مالية وتشغيلية يمكن أن تواجهها المصارف فى بيئة العمل.**

ولذا فإن السيولة بالمفهوم المطلق تعني النقود، أما السيولة بالمفهوم الفني تعني قابلية الأصل للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، إذ يمكن القول إن السيولة تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة سواء كانت هذه الالتزامات متعاقد عليها أو غير متعاقد عليها (عرضية). لذلك فإن السيولة تعد مفهوم نسبي للعلاقة بين النقد والأصول سريعة التحول إلى نقد وبدون خسارة من جهة وبين الالتزامات المستحقة من جهة أخرى (عبد الحميد وكاظم، 2020). وتعبر السيولة عن قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وترتبط قوة أو ضعف السيولة لدى المنشأة بمدى توافر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛ فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً يعني فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المنشأة أن تستخدمه إما في توسع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون، أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على المنشأة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز، وذلك إما ببيع جزءاً من استثماراتها أو بالاقتراض (جبر وعبد الحميد، 2017).

ويقصد بالسيولة المصرفية ما يملكه المصرف من الكتلة النقدية في الصندوق والحسابات الجارية، بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (أذون الخزانة، شهادات الإيداع، والأوراق التجارية)، لمقابلة حركات السحب اليومية من قبل العملاء على الودائع والحسابات الجارية (قايدي وبن خزناجي، 2016). والسيولة في الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات. وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة

عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي (أحمد، 2013).

ويتبين للباحث مما سبق أن السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة، والمتغير الثاني: هو مسحوبات المودعين وطلبات الائتمان، وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر. ومن ناحية أخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف مسألة حساسة وخطيرة، ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة للمصرف ربما يعرضه للانهيار (كاظم، 2014). ولذلك فإن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها، وتتضمن الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد)، والمخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تسييلها)، والتكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تحويل الموجودات إلى نقد) (عبد السادة وآخرون، 2008).

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحث أن السيولة المصرفية تمثل حجم المبالغ النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة التزاماته الطارئة دون التعرض لخسائر ناتجة عن تحويل أصوله غير النقدية إلى نقدية بصورة عاجلة لتلبية الالتزامات الطارئة.

2- أهداف الاحتفاظ بالسيولة المصرفية

تمثل السيولة النقدية أحد أهم الأسس التي يتم الاستناد عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد (كاظم، 2014): وتحتفظ المصارف بالموجودات النقدية لتلبية أربعة أهداف (حلو، 2020): 1) تلبية احتياجات العملاء الخاصة بالمعاملات العادية، إذ لابد من توافق مبلغ النقد لدى المصرف مع ودائع العملاء النقدية والطلب على المسحوبات النقدية. 2) التزام المصارف بمتطلبات الاحتياطي القانوني التي لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال امتلاك الموجودات النقدية. 3) تعمل المصارف كمركز لتبادل نظام المعلومات لدفع الشيكات في معظم البلاد، مما يتطلب الاحتفاظ بأرصدة نقدية كافية لدى المؤسسات المالية. 4) تستخدم المصارف النقدية للحصول على خدمات المصارف الأخرى

الأمر الذي يضطرها إلى الاحتفاظ بسيولة كافية. ويرى (بوضياف، 2015) بأن أهداف السيولة المصرفية تتمثل في توفير قدر ملائم من النقد لمواجهة الطلب على الودائع غير المستقرة، ومقابلة الطلبات غير المتوقعة نتيجة سحب الودائع تحت الطلب.

العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

توجد العديد من العوامل التي قد تؤثر في السيولة المصرفية، من أهمها (عبد السادة وآخرون، 2008): 1) عمليات الإيداع والسحب على الودائع: تؤدي عملية السحب على الودائع إلى تخفيض مقدار النقد الموجود لدى المصرف واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وعلى العكس فإن عملية الإيداع تؤدي إلى تحسين سيولة المصرف. 2) معاملات العملاء مع الخزينة العامة: إذ تتحسن سيولة المصرف في حالة كون عملاء المصرف دائنين للمصرف (أي عند إيداع الموظفين أجورهم لدى المصرف، استرداد مبالغ السندات الحكومية عند استحقاقها، القيام بصفقات توريد سلع وخدمات للدولة)، وبالعكس من ذلك تنخفض سيولة المصرف عندما يقوم عملائه بتسديد الضرائب للحكومة، وشراء الأوراق المالية الحكومية، وعند سحب العملاء لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير للحصول على فرق العائد. 3) رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى، وتجدر الملاحظة إلى أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما

على مستوى المصرف الواحد فإنه ستتأثر السيولة بعملية المقاصة. 4) موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: إن قيام البنك المركزي بتقليل عرض العملة يؤدي إلى تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المصارف، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على العديد من الأدوات بما في ذلك رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي بزيادة عرض العملة. 5) رصيد رأس المال الممتلك: إذ أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس صحيح.

القسم الثالث : الدراسات السابقة واشتقاق فرضية البحث

من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة نجد دراسة دراسة (القاضي وآخرون، 2017) توصلت إلى عدم وجود أثر لإدارة مخاطر السيولة النقدية على أداء القطاع المصرفي لعينة مكونة من (13) بنك لعام 2015 ، بينما أشارت دراسة دراسة (ديبونة، 2017) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة والعائد على حقوق الملكية، حيث جاءت هذه العلاقة عكسية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وطردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، ولا توجد علاقة مع نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول فأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين كل من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين أن لهذا المؤشر علاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ، ودراسات أخرى تناولت أدوات مالية ومشتقات دراسة (العبيد، 2015) توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة المصارف الإسلامية العاملة في سورية وربحيتها. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية القائمة واستخدام أدوات مالية إسلامية جديدة لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية.

وعلى النقيض مما سبق توصلت دراسة (كاظم، 2014) إلى وجود تأثير غير معنوي للسيولة على كل من العائد الاستثمار والعائد على حقوق الملكية. وقد أوصت الدراسة بضرورة محافظة المصارف على نسبة سيولة نقدية أو شبه نقدية في المصارف وفي البنك المركزي.

لذلك فقد أوصت العديد من الدراسات دراسة (الكروي، 2009) أوصت الدراسة بضرورة تنويع محفظة الاستثمارات المصرفية بما قد يساهم في تعزيز ربحية المصرف، ومع إختلاف بيئات الدراسات السابقة فقد توصلت دراسة دراسة (ALShatti, 2015) في الأردن خلال الفترة من (2005 حتى 2013)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على الملكية، ودراسة دراسة (Ferrouhi, 2014) على البنوك المغربية حيث أوضحت نتائجها أن أداء البنوك يعتمد بشكل إيجابي على حجم البنوك، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إدراك الأزمة المالية، بينما يتأثر أداء البنوك سلبياً بنسبة رأس المال إلى إجمالي أصول البنك، ومعدل البطالة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض البحثي على النحو التالي:

الفرض الأول: من المتوقع وجود تأثير لنسبة الرصيد النقدي على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض الثاني: من المتوقع وجود تأثير لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض الثالث: من المتوقع وجود تأثير لنسبة السيولة القانونية على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض الرابع: من المتوقع وجود تأثير لنسبة التوظيف على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض الخامس: من المتوقع وجود تأثير لنسبة الرصيد النقدي على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض السادس: من المتوقع وجود تأثير لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض السابع: من المتوقع وجود تأثير لنسبة السيولة القانونية على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرض الثامن: من المتوقع وجود تأثير لنسبة التوظيف على معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

القسم الرابع : الدراسة الاختبارية

تصميم الدراسة الاختبارية ويشمل:

مجتمع وعينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في جميع المصارف المسجلة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، والتي يبلغ عددها (10) بنوك مسجلة ومدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، لسلسلة زمنية بلغت 11 سنة خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020م بإجمالي مشاهدات بلغت 110 مشاهدة.

نماذج الدراسة:

سوف يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (***Multiple Linear Regression Model***) لاختبار تأثير مؤشرات نسب السيولة كمتغير مستقل على الربحية كمتغير تابع بعد التحكم في المتغيرات الأخرى المحددة بواسطة الدراسات السابقة، وفى سبيل اختبار هذه العلاقة سوف يتم بناء نموذجي انحدار على النحو التالي:

النموذج الأول: اختبار تأثير مؤشرات مخاطر السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) على ربحية المصارف الفلسطينية (**معدل العائد على الأصول**)، وذلك على النحو التالي:

$$Y_1 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7 + \varepsilon$$

حيث إن:

Y_1 : معدل العائد على الأصول.

β_0 : ثابت الانحدار.

X_1 : نسبة الرصيد النقدي.

X_2 : نسبة الاحتياطي القانوني.

X_3 : نسبة السيولة القانونية.

X_4 : نسبة التوظيف.

X_5 : حجم البنك.

X_6 : الرافعة المالية.

X_7 : عمر البنك.

ε: الخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: اختبار تأثير مؤشرات مخاطر لسيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) على ربحية المصارف الفلسطينية (**معدل العائد على حقوق الملكية**)، وذلك على النحو التالي:

$$Y_2 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7 + \varepsilon$$

حيث إن:

Y_2 : معدل العائد على حقوق الملكية.

β_0 : ثابت الانحدار.

X_1 : نسبة الرصيد النقدي.

X_2 : نسبة الاحتياطي القانوني.

X_3 : نسبة السيولة القانونية.

X_4 : نسبة التوظيف.

X_5 : حجم البنك.

X_6 : الرافعة المالية.

X_7 : عمر البنك.

ε: الخطأ العشوائي.

وفيما يلي وصفاً للمتغيرات والتعريفات الإجرائية لها:

جدول رقم (1): التعريفات الإجرائية للمتغيرات المستقلة

المتغير	التعريف الإجرائي	الرمز
نسبة الرصيد النقدي	(النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى) / الودائع وما في حكمها * 100%	x1
نسبة الاحتياطي القانوني	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي/ الودائع وما في حكمها * 100%	x2
نسبة السيولة القانونية	(نقد وذهب + أرصدة لدى البنك المركزي+ أوراق تجارية + أذونات خزينة+ شيكات تحت التحصيل)/ (إجمالي الودائع+ مبالغ مقترضة من البنك المركزي+ مستحقة للمصارف الأخرى+ شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع) * 100%	x3
نسبة التوظيف	القروض والتسليفات/ الودائع وما في حكمها * 100%	x4

جدول رقم (2): التعريفات الإجرائية للمتغيرات الضابطة

المتغير	التعريف الإجرائي	الرمز
حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.	X5
الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول.	X6
عمر البنك	الفرق بين الفترة الحالية وتاريخ التأسيس.	X7

جدول رقم (3): التعريفات الإجرائية للمتغيرات التابعة

المتغير	التعريف الإجرائي	الرمز
العائد من الأصول	صافي الربح / إجمالي الأصول.	y1
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح / حقوق الملكية.	Y2

ثالثاً: مصادر الحصول على البيانات

في سبيل قياس المتغيرات المستقلة الخاصة بمؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، بالإضافة إلى المتغيرات المستخدمة في قياس الربحية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)، علاوة على المتغيرات الضابطة (حجم البنك، الرافعة المالية، عمر البنك) فقد اعتمد الباحث على بيانات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي الواردة بالتقارير المالية المنشورة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

يعرض الجدول رقم (4) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار الخصائص التي تتسم بها على مستوي شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات الوصفية كلٍ من المدى، المتوسط، والانحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
العائد على الأصول	110	-0.0079	0.3059	0.1104	0.0109
العائد على حقوق الملكية	110	-0.0473	0.3787	0.1335	0.0694
نسبة الرصيد النقدي	110	0.1229	17.9958	1.9457	3.8773
نسبة الاحتياطي القانوني	110	0.0699	0.6994	0.3277	0.2943
نسبة السيولة القانونية	110	0.0608	2.2202	0.4364	0.4059
نسبة التوظيف	110	0.5183	2.9251	1.1249	0.6233
حجم البنك	110	18.8178	22.4161	20.8553	0.8479
الرافعة المالية	110	0.0972	0.8726	0.5378	0.1239
عمر البنك	110	5	90	37.9	22.9539

وبالنظر إلى ما يتضمنه الجدول السابق من إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة يمكن الوقوف على النقاط التالية:

- وجود تفاوت كبير في العائد على الأصول بين البنوك عينة الدراسة، حيث يتضح أن أكبر قيمة تم الحصول عليها بلغت (0.3059) في حين أن أدنى قيمة تم الحصول عليها هي
- (0.0079-)، متوسط العائد على الأصول بين البنوك عينة الدراسة بلغ (0.1104) وانحراف معياري (0.0109).
- وجود تفاوت كبير في العائد على حقوق الملكية بين البنوك عينة الدراسة، حيث يتضح أن أكبر قيمة تم الحصول عليها بلغت (0.3787) في حين أن أدنى قيمة تم الحصول عليها هي (0.0473-)، متوسط العائد على حقوق الملكية بين البنوك عينة الدراسة بلغ (0.1335) وانحراف معياري (0.0694).
- تباين نسبة الرصيد النقدي فيما بين عينة البنوك محل الدراسة، وذلك بمتوسط قدره (1.9457) وبمدى تتراوح قيمته فيما بين (0.1229) و (17.9958)، ويعكس ذلك ارتفاع نسبة الرصيد النقدي في معظم البنوك عينة الدراسة.
- تباين نسبة الاحتياطي القانوني فيما بين عينة البنوك محل الدراسة، وذلك بمتوسط قدره (0.3277) وبمدى تتراوح قيمته فيما بين (0.0699) و (0.6994)، ويعكس ذلك انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني في معظم بنوك عينة الدراسة.
- تباين نسبة السيولة القانونية فيما بين عينة البنوك محل الدراسة، وذلك بمتوسط قدره (0.4364) وبمدى تتراوح قيمته فيما بين (0.0608) و (2.2202)، ويعكس ذلك انخفاض نسبة السيولة القانونية في معظم البنوك عينة الدراسة.
- تباين نسبة التوظيف فيما بين عينة البنوك محل الدراسة، وذلك بمتوسط قدره (1.1249) وبمدى تتراوح قيمته فيما بين (0.5183) و (2.9251)، ويعكس ذلك ارتفاع نسبة التوظيف في معظم بنوك عينة الدراسة.
- تقارب أحجام عينة البنوك محل الدراسة حيث بلغ الحد الأدنى للوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنوك (18.8178)، بينما بلغ الحد الأقصى لها (22.4161)، وذلك بمتوسط قدره (20.8553)، وانحراف معياري قدره (0.8479).

- يتضح أن هناك تفاوت كبير في نسبة المديونية بين بنوك عينة الدراسة، حيث إن أكبر نسبة تم الحصول عليها (0.8726)، أقل نسبة (0.0972)، المتوسط بلغ (0.5378)، وهو ما يشير إلى أن معظم البنوك عينة الدراسة تعتمد بشكل أكبر على التمويل بالملكية.
- تباين عمر البنوك محل الدراسة، حيث إن أكبر عمر هو (90) سنة، وأقل عمر هو (5) سنوات، ومتوسط أعمار البنوك (37.9) سنة.

نتائج تحليل الانحدار

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، ومجموعة المتغيرات المستقلة والضابطة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظف، حجم البنك، الرافعة المالية، عمر البنك)، التي تم الانتهاء إليها في المبحث السابق، بغرض الوصول إلى المتغيرات المؤثرة في كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد، إذ تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي، وذلك لأن المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فمن بين جميع الطرق المستخدمة في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطي تتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى بأنها أفضل المقدرات لأنها أقل تباين (عناني، 2011)

نتائج تحليل الانحدار العام للعلاقة بين (المتغيرات المستقلة، والضابطة) ومعدل العائد على الأصول

Fixed-effects (within) regression	Number of obs = 110
Group variable: id	Number of groups = 10
R-sq:	Obs per group:
within = 0.8847	min = 11
between = 0.7293	avg = 11.0
overall = 0.0163	max = 11
	F(7,9) = 225291.891
corr(u_i, Xb) = -0.8594	Prob > F = 0.0000

y1	Coef.	Robust Std. Err	T	P > | t |	[95% Conf. Interval]	
x1	**-0.1210926**	**0.0504121**	**-2.40**	**0.027**	**-0.2201984**	**-0.0219868**
x2	**-0.0056402**	**0.0018021**	**-3.13**	**0.012**	**-0.0097168**	**-0.0015636**
x3	**0.0013144**	**0.0013391**	**0.98**	**0.352**	**-0.0017149**	**0.0043437**
x4	**-0.0063655**	**0.0018071**	**-3.52**	**0.006**	**-0.0022775**	**-0.0104534**
X5	**-0.0038025**	**0.001865**	**-2.04**	**0.035**	**-0.0006165**	**-0.0078215**
X6	**-0.0132563**	**0.0004811**	**-27.56**	**0.000**	**-0.0121681**	**-0.0143445**
X7	**0.0007979**	**0.0003681**	**2.17**	**0.048**	**0.0016307**	**0.0000348**
_cons	**-0.0503535**	**0.0282213**	**-1.78**	**0.108**	**-0.1141944**	**0.0134874**
sigma_u	0.02127018					
sigma_e	0.00368903					
rho	0.9707981 (fraction of variance due to u_i)					

حيث إن:

x1 : نسبة الرصيد النقدي
x2 : نسبة الاحتياطي القانوني
x3 : نسبة السيولة القانونية
x4 : نسبة التوظيف
X5 : حجم البنك
X6 : الرافعة المالية
X7 : عمر البنك
y1 : معدل العائد على الأصول

يتضح من نتائج تحليل الانحدار العام والموضحة في الجدول رقم (10) العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) ومجموعة المتغيرات المستقلة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، والضابطة (حجم البنك، الرافعة المالية، عمر البنك)، ما يلي:

- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.1210926-)، ومستوى المعنوية (p-value = 0.027).
- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل العائد على الأصول وذلك عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.0056402-)، ومستوى المعنوية (p-value = 0.012).
- عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الانحدار (0.0013144)، ومستوى المعنوية (p-value = 0.352).
- وجود علاقة معنوية سالبة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الأصول وذلك عند مستوى معنوية (1%)، حيث بلغ معامل الانحدار (0.0063655-)، ومستوى المعنوية (p-value = 0.006).
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تشير نتائج تحليل الانحدار إلى وجود أثر سلبي عند مستوى معنوية (5%) بين متغير حجم البنك ومعدل العائد على الأصول. بالإضافة إلى وجود أثر سلبي عند مستوى معنوية (1%) بين متغير الرافعة المالية ومعدل العائد على الأصول. كما يتضح من نتائج تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي عند مستوى معنوية (5%) لعمر البنك على معدل العائد على الأصول.
- كما تشير نتائج تحليل الانحدار العام أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) تعادل 0.8847 وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 0.8847 من إجمالي التغيرات في معدل العائد على الأصول لعينة الدراسة.

نتائج اختبار فروض الدراسة

في ضوء نتائج تحليل الانحدار السابق عرضها، يمكن تلخيص نتائج اختبار فروض الدراسة، على النحو التالي:

جدول رقم (12): ملخص نتائج الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	النتيجة
نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على الأصول	(-) معنوي
نسبة الاحتياطي القانوني		(-) معنوي
نسبة السيولة القانونية		(+) غير معنوي
نسبة التوظيف		(-) معنوي
نسبة الرصيد النقدي	معدل العائد على حقوق الملكية	(-) معنوي
نسبة الاحتياطي القانوني		(-) معنوي
نسبة السيولة القانونية		(-) معنوي
نسبة التوظيف		(-) معنوي

بعد أن انتهي الباحث في هذا المبحث من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، نتائج تحليل الانحدار، ونتائج اختبار فرضيات الدراسة، يستعرض الباحث في المبحث التالي (المبحث الثالث) من هذا الفصل (الفصل الرابع) تفسير نتائج الدراسة.

خلاصة ونتائج البحث

استهدفت الدراسة الحالية اختبار تأثير مؤشرات السيولة على ربحية البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية في فلسطين، وقد تم الاعتماد على عينة تضمنت 10 مصارف لسلسلة زمنية 11 عام خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 م إلى عام 2020م، بمشاهدات بلغت 110 مشاهدة. وقد استخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) في سبيل اختبار تأثير مؤشرات السيولة على ربحية البنوك، وتم الاعتماد في قياس مؤشرات السيولة على أربعة متغيرات مستقلة تضمنت: نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، كما تم الاعتماد في قياس الربحية على معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى استخدام ثلاثة متغيرات ضابطة تضمنت: حجم البنك، الرافعة المالية، عمر البنك، وذلك من أجل تحييد أثر تلك المتغيرات على ربحية البنوك وزيادة القوة التفسيرية لنموذج الانحدار. ولتقدير معالم نموذج الانحدار اعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares). واستخدم الباحث اختبار (Shapiro-Wilk) للتحقق من أن الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي الصفر وتباين ثابت القيمة. كما تم استخدام اختبار (Wooldrige) للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. واعتمد الباحث على معامل تضخم التباين للتحقق من عدم وجود مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات

المستقلة في نموذج الانحدار. كما تم استخدام اختبار (White) وكذلك اختبار (Cook-Weisberg) للتحقق من صحة فرض ثبات التباينات. بالإضافة إلى استخدام أسلوب (Robust Standard Error) لتصحيح الأخطاء المعيارية من أثر مشكلتي عدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي بين الأخطاء. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لكلٍ من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة التوظيف على معدل العائد على الأصول، عدم وجود تأثير لنسبة السيولة القانونية على معدل العائد على الأصول. كما أوضحت النتائج وجود تأثير سلبي ومعنوي لكلٍ من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف على معدل العائد على حقوق الملكية. ويرى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية تمثل دليل اختباري من البيئة الفلسطينية على ضرورة أن تعمل إدارات البنوك جاهدة على الموازنة بين السيولة والربحية، لأن المبالغة في الاحتفاظ بالسيولة لتجنب مخاطر عمليات السحب المفاجئ من قبل المودعين، قد يحرم البنوك من تعظيم أرباحها؛ ومن المعلوم أن الأرباح تعتبر مؤشر رئيسي للحكم على كفاءة الإدارة، كما تعتمد معظم قرارات شراء أسهم البنوك المدرجة في الأسواق المالية على صافي الربح المحقق خلال الفترة المالية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبو العز، محمد السعيد، 1995، نظرية الوكالة والدور التأثيري لنظم معلومات المحاسبة الإدارية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد السابع، العدد الأول، 123-174.

أبو خريص، مولود رمضان، 2015، تأثير مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد السابع، يونيو، 400-423.

العبيد، ميمون علي، 2015 أثر السيولة على ربحية المصارف الإسلامية، مجلة جامعة البعث، حمص، سوريا، العدد الأول، 1-26.

العراف، زاهية، 2020، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، رسالة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

الكروي، بلال، 2009، تقييم ربحية البنوك باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع، 229-247.

الموسوي، سعدي، 2015، القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة- دراسة تحليلية لعينة من البنوك التجارية العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد الرابع، 205-259.

النويران، ظاهر، 2019، التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني 2011-2015، مجلة تنمية الرافدين، العدد الأول، 548-576.

بن سعدون، سيف الإسلام، 2019، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017، رسالة ماجستير، جامعة 8 مايو 1945، قالمة، الجزائر.

بن سليم، محسن، وبن رجيم، خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر. مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث، 182-221.

بنسويكي، يسرى؛ شرير، عبير، 2020، قياس الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والربحية: دراسة حالة بنك بغداد (2010-2015)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ، الجزائر.

جبر، شذى؛ عبد الحميد، سارة، 2017، تحليل جودة سيولة البنوك باستخدام قائمة التدفقات النقدية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، 83-125.

حمد، خلف؛ ناجي، أحمد، 2017، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني، 33-60.

ديبونة، محمد، 2017، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

عبد الحميد، مناهل؛ كاظم، حسن، 2020، السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد التاسع، 67-98.

عبد السادة، ميثاق؛ ناظم، إلهام؛ سعيد، بلال، 2008، تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية. مجلة كربلاء العلمية، العدد الأول، 14-51.

عناني، محمد عبد السميع، 2011، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS، الطبعة الثالثة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

كاظم، شيماء، 2014، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء البنوك: دراسة تحليلية قياسية في بعض البنوك التجارية العراقية للمدة (1997-2011)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Anom, A.N.M, 2018, T*he Effect of Managerial Ability on Firm Performance with Earning-Management as Intervening Variable, Available at: https://cyberleninka.ru /article/n.*

Akhtar, M.F., K.Ali, and S.Sadaqat, 2011, Factors Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan, International Research Journal of Finance and Economics, 66: 125-132.

Alshatti, A. S., 2015, The effect of credit risk management on financial *performance of the Jordanian commercial banks, Investment Management and Financial Innovations, 12 (1): 338-345.*

Baltagi, B.H., 2008, Forecasting with panel data, Journal of Forecasting, 27 (2): 153–173.

Baik, B., D.B.Farber, and S.L.Lee, 2011, CEO Ability and Management Earnings Forecasts, Available at: https://www.researchgate.net/publication/228240425.

Baik, B., P.Brockman, D.Farber, and S.Lee, 2018, Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment, Journal of Accounting Auditing and Finance, 33 (4): 506-527.

Behn, B, K., J.H. Choi, and T. Kang, 2008, Audit Quality and Properties of Analysts Earnings Forecasts, The Accounting Review, 83 (2): 327-349.

Bingcheng, L., and Z.Shanshan, 2019, Can Managerial Ability Improve the Capital Market Efficiency? Analysis from the Perspective of Stock Price Synchronicity, Available at: http://en.cnki.com.cn/Article_en/CJFDTotal-SJYJ201903009.htm.

Bonsall, S.B., E.R.Holzman, and B.P.Miller, 2017, Managerial Ability and Credit Risk Assessment, Management Science, 63 (5): 1271-1656.

Brown, L.D., and L.Zhou, 2012, Interactions between Analyst and Management Earnings, Forecasts: The Roles of Financial and Non-Financial Information, Available at: fbe.usc.edu/.../ACC-6%20Final%20 Manuscript %206%20Ling%20Zh.

Bui, D.G., Y.S.Chen, I.Hasan, and C.Y.Len, 2018, Can lenders discern managerial ability from luck? Evidence from bank loan contracts, Journal of Banking and Finance, 87 (1): 187-201.

Chen, J., and J.C.Chen, 2019, Does managerial ability affect the quality of environmental financial disclosure?, Available at: https://www.researchgate.net/publication/336849127.

Ejoh, N.O., I.B.Okpa, and A.A.Egbe, 2014, The impact of credit and liquidity risk management on the profitability of deposit money banks in Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, 2 (9): 1-15.

Abstract

The current study aimed to test the effect of liquidity indicators (cash balance ratio, legal reserve ratio, legal liquidity ratio, employment ratio) on the profitability of banks (rate of return on assets, rate of return on equity) listed on the Stock Exchange in Palestine. Data extracted from the financial reports of Palestinian banks during the time period 2010 - 2020. The researcher used the Multiple Linear Regression model to test whether the liquidity indicators have an impact on the profitability of banks. The researcher also relied on the Ordinary Least Squares method to estimate the parameters of the regression model. Three controlling variables were used, including bank size, financial leverage, and age of the bank, in order to neutralize the effect of these variables on the dependent variable (bank profitability). The results of the study indicated that the cash balance ratio, legal reserve ratio, and employment ratio have a negative, statistically significant effect on the rate of return on assets. The results also indicated that the cash balance ratio, legal reserve ratio, legal liquidity ratio, and employment ratio have a negative, statistically significant effect on the rate of return on equity. The results of the current study are in agreement with what was revealed by the results of many previous studies conducted in different foreign environments, and found a negative statistically significant effect between the liquidity indicators and the profitability of banks. Therefore, the results of the current study represent a test evidence from the Palestinian environment that there is a negative and moral impact of liquidity indicators on the profitability of banks, which indicates the necessity for the Palestinian Monetary Authority to issue laws that ensure achieving a balance between liquidity and profitability.

Key words: liquidity indicators, cash balance ratio, legal reserve ratio, legal liquidity ratio, employment ratio, bank profitability, rate of return on assets, rate of return on equity.